

# الرسالة المترجمة

لمعيار آثار الأختيار فيمن تشبهه  
بالأجانب والأختيار

تأليف الأستاذ

الحاج إبراهيم الحفي قاروف

المفنى بقوايا من الدمار الإلبانية



١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م

---

طبعة الرشديات باسكندرية





المؤلف

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الكتاب

بقلم حضرة صاحب السماحة والفضيلة شيخ الاسلام

التونسي الشيخ محمد الطاهر بن عاشور

- ١٤٠٠ هـ -

تبارك الذي فقه في الدين من أراد به خيرا . واستنزل  
بمراض المجادلة الحسنة . افهاما تكاد من النفار تستطار طيرا .  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المنزل عليه قرآن عربي  
غير ذي عوج . والمرسل بالشريعة السمحة لا جمود فيها  
ولا حرج . وعلى آله وأصحابه حجة لومه . والمشبهين في  
أفق الاهتداء بنجومه .

أما بعد فقد اطاعت على هذه الرسالة المترجمة لمعيار  
آثار الاخيار . فيمن تشبه بالأجانب والأغيار كلناهما من  
محرير العالم المصيب القاطف من أفنان المعارف أوفر نصيب  
الاستاذ ابراهيم الحق بن اسماعيل المفتي ببلدة قوايا من

البلاد الالبانية . لازالت مأهولة بالعلوم الشرعية . ومعززة  
للجامعة الاسلامية . فرأيت فيها مناظر رشيقة . وأدلة  
واضحة ونكتا دقيقة . جاء صاحبها بالقول الفصل وقابل فيها  
جمهورا من المسلمين بالمعذرة دون المنال بسلوك ملك  
التيسير دون التعسير . كما أمرنا صاحب الشريعة ولا ينبئك  
مثل خبير . فاسان حالهما يقول المخالف : شتان بين مشرق  
ومغرب . واسان مقرظها يقول : لله در مؤلفها فيما أنشأ  
وعرب .

محمد الطاهر ابن عاشور شيخ الاسلام المالكي بالقطار  
التونسي في ١٧ ذي القعدة عام ١٣٥٧ هـ .



## ترجمة

# معيار آثار الأختيار فيمن تشبهه بالأجانب والأغيار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أمرنا أن ندعو بالحكمة والموعظة الحسنة  
وأن لا ندع الانصاف والعدالة ونهانا عن الحكم بالسوء ما لم  
تبين لنا حقيقة المسألة. والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي قال في حديثه: «بعثت بالحنيفية السمحة» تنبيهاً لها  
أن تختار حسب الامكان المسالك السهلة ونبتعد عن الطرق  
الصعبة ما لم تمس اليها الحاجة والضرورة. وعلى آله وأصحابه  
الذين لم يجادلوا حين جادلوا الا بالاساليب المطلوبة والطرق  
الحسنة. اما بعد: فيقول مرتب رسالة (معيار آثار الأختيار  
فيمن تشبهه بالأجانب والأغيار) باللسان التركي في الاسباب  
الموجبة لترجيح فتوى حضرة صاحب الفضيحة - لمة شيخ  
الاسلام المسالكى بتونس حالا في إياحة لبس البرنيطة

المعتاد في ديارنا الالبانية لما وفقت أن أختمها بالأسلوب  
الجديد الذي يلائم ما تتبادر إليه الأنظار والأفكار ويتضح به  
أن شاء الله تعالى حقيقة مسألة التشبه بالأجانب والأغيار  
الذي لم يسلم من سرايته إلا النادر من الاخيار أحببت أن  
أترجمها باللسان العذب العربي ليسهل الانتفاع بها لمثلي  
القاصر ممن أخلص النية واتبع الهدى ولم أراع تمام المطابقة  
بينها في ترجمة مفردات الكلام بأعيانها عدة بعد أن تحقق  
الموافقة أو المقارنة بين مثالها حسب ما يقتضيه أسلوب  
العبارة وفهم المواد والاستفادة فأقول : لما اطاعت على رسائل  
المناظرة والمباحثة الجارية بين مفتي الأناط وققيه الزمان  
حضرة صاحب الفضيلة والمزية الشيخ العالم الكامل محمد الطاهر  
شيخ الاسلام بتونس وبيين بعض كبار علماء بالقات في  
حق القلنسوة المعتاد لبسها في زماننا هـ هذا يعني القبعة  
وعلى مقالة العالم الكبير الفاضل الشهير حضرة الاستاذ  
مصطفى افندي صبرى التي نشرت بمجلة الفتح بانتاهرة في  
تميز ما بينهما وأمعنت النظر - ر بمندرجاتها فأردت أن

أبين في هذا المقال ما تقرر فيه فكري القاصر وأفيه ما اختاره  
عقلي الفاتر على ما أوصاني بعض اخواني فأرجو من اخواننا  
القارئین الكرام بعد ان ينقحوا أفكارهم عما لها نج لمو  
الانسان عنه حسب البشرية من الغصون العصبية ويطهروا  
قلوبهم عما يعرض حسب الجبلية من غبار التعظم والتكبر  
ولوث الشماتة والآثار الغضبية فينزّلوا لمطالعها بنية خالصة  
إذ وقفوا على ما احتمال صدوره بل تحقق وقوعه من  
الخطأ والزلة أن يصححوه بالانصاف والعدالة على ما هو شأن  
العلماء البررة .

وأما مقالة المفتي وما كتبه الفقيهة المالكية من فتوى  
اباحة لبس الهرنيطة والقبعة بسبب تعميمه في بعض بلاد  
المسلمين كالتركيه وغيرها وخروجه في زماننا عن حكم امارة  
التكذيب بالكلية وما أتى به من الأدلة الشرعية والقواء بد  
الاصولية فأراها أوفق استحصانا وحكمة وأقرب دراية  
ومصلحة بحيث تقرر في ذهني القاصر بلاريب ولا شبهة  
( أفاض الله تعالى على المسلمين وعلينا خاصة من بركات

فيوضات علوم أمثاله) وكنت أترجى من زمان أن أفف  
على مثل هذه التدقيقات فوفقت لها والحمد لله تعالى.

اما مقال حضرة فضيلة الاستاذ مصطفى صبرى افندى  
فن حيث اشتمالها على ما أشار اليه بوجهة نظره في بعض  
نقط مهمة ونأمل انه ينبغي لعلماء الزمان معاشر رؤساء الأمة  
الاسلامية ومتعهدسها ان يتيقظوا من جهة ايفاء الامور المودعة  
اليهم حسب مقامهم العالى خصوصا من جهة التضييق  
والتوسيع والتعسير والتيسير والا فوالهم المترتب عليهم  
يحتمل أن يكون عظيما جداً بحيث لا يقاس عليه وبال  
واقعة اخبرى فأراها معقولة وان لم تخل عن رائحة التشدد  
والتعصب .

لكن ما قال به في أصل موضوع المسألة فقد تجاوز به  
تجاوز الله عنه وعفائه

ان لبس البرنيطة خرج عن حكم أمانة التكذيب  
بالكلية بحيث صار كأنه دليل ظاهر عليه تحكمه على مسن  
لبسها بالاختيار بانهم لبسوها اما ابتعادا عن الاسلام كبعض

الكالمين في بلادهم التركية واما تشابها بهم كبعض البلقانيين  
وبعض شبان مصر مطلقا أى من غير اعتبار قيد وشرط  
آخر مما رمز اليه في مقاله بقواه: «ويمكن أن يلبس الانسان  
القبعة (البرنيطة) متحفظا عن الوقوع في الكفر الى آخره»  
ولم يصرح ما هذه الشروط وما هو معلوم عنده وبقى مجهولا  
عندنا .

كأنه يريد أن الكالمين لما بدأوا يهدم بعض شعائر  
الاسلام في بلادهم وأعلنوا الابتعاد عنها عقب ايجادهم هذا  
اللباس عموما فيفهم من هذا أنهم انما أوجنوه للابتعاد عن  
الاسلام ولاغضاب المسالمين المتمسكين بشعائر الاسلام  
في حسن أفعالهم هذه واجتهد أن يتشبه بأحوالهم هذه  
فيلزم أن يحكم عليه بكفره كما أن بعض الكالمين محكوم  
عليهم به . هذا خلاصة ما يشعر به ظاهر كلامه في المقالة .

وأما هذه المحاكمة فشابهتها بالمغالطة الباردة أقرب من  
مشابهتها بالقياس الفقهي ، لان ايجادية اللبس المزعوم لغرض  
الابتعاد عن الاسلام مجرد احتمال خفي موجب لسوء الظن

اطلع عليه الاستاذ وادعى ظهور ريته واللابسون ذلك اللباس  
تشبها بهم لم يقفوا عليه بل ينكرونه لو عرفوه ويلعنون عليه  
بلاشك حتى ان بعض الكمالين من عاملي أحداث  
الانقلاب التركي يلعنون على ذلك الغرض المشئوم أيضا  
لأنهم بسبب جهلهم المركب أو بفسادتهم في قلوبهم على ما  
يحتمل ويتصور ، كما أنهم يعدون بعض شعائر الاسلام  
الحقيقية من خرافات الاسلام كذلك يحتمل أن يعدوا  
الاحترار والامتناع عن اللبس المذكور والتباعد عنه من  
خرافته أيضا بالطبع ، ان لزم تكفيرهم بحتمل أن يكفروا  
لاستهزائهم في الظاهر ببعض شعائر الاسلام الحقيقية بل  
ببعض الضرورات الدينية وعدم اياها من خرافاته على ما تواتر  
الخبر عن بعضهم .

ولا يستنكف ولا يمتنع عن اعلان هذا بعض جرائدهم  
على ما نقله حضرة الاستاذ ولكن لا يخفى أن نفس ايجادهم  
لبس القبعة (البرنيطة) موجبا للكفر لانهم انما أوجدوه  
استنادا على فتوى اباحتها في الظاهر كما شاهدها رأى العين

اذ كنت في استامبول حينئذ فبالطبع كانت الفتوى هذه  
مشملة على بعض ما اشتملته فتوى الفقيه المالكي من الأدلة  
الشرعية واحتمال حصول الخير.

والضرورة في اعطاء الفتوى الصادرة في استامبول غير  
بعيد لكن لا تعلق له بمدرجات الفتوى لكونها مستندة  
الى الأدلة الشرعية على حسب اجتهاد علماءهم يعني أن هذا  
الاحتمال لا يستلزم عدم صحة الفتوى في نفسها كما أن كونها  
صوابا وصحيحة في نفس الأمر لا يستلزم ولا يوجب كون  
اعطائها للعلماء موافقا ومناسبا في الحقيقة (١) على كل حال

---

(١) في مبنى هذا الكلام نظر بان العالم الصحيح الجارى على  
القواعد الشرعية لا ينبغي الامساك عن الافتاء به لان ما أباحه  
الشرع ليس لاحد أن يتبعه اذ لا تقبل دعوى أحد انه أحرص  
على الشريعة الا لامية من شارعها

وقد قال الله تعالى في معرض الانكار ( قل من حرم زينة الله  
التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ) وقال تعالى ولا تقولوا  
لما تصفوا الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على  
الله الكذب .

كتبه حضرة الفقيه المالكي في هذا المحل حين اطلع عليه  
قبل الطبع وكذلك قال بمثل هذا مولانا شيخ الاسلام بالبانيا

فالربال المحتمل على علماء التركية بجرأتهم لاعطاء فتوى لا  
تعلق له بمندرجاتها الموافقة للقواعد الفقهية.

والاجتهاد في مثل هذه المسائل مسوغ لأهله وبإيه  
مفتوح لأربابه فحادثة شهادة بعض كبار العلماء حين الایجاد  
في استامبول بمخالفهم حسب اجتهادهم لا يخل بصحة فتوى  
الاباحة ولا لزوم لاعطائها بعد وجود فتوى الفقيه المالكي  
التي رتبت على القواعد الاصولية واستندت الى الادلة  
الشرعية حسب اجتهاده كما لا يخفى على أهل الانصاف .

بقي مسألة المخطىء، والمصيب في الاجتهاد وقد ثبت  
بالادلة الصريحة ان كليهما مثابان على حسب اجتهادهما وان  
كان بينهما تفاوت في المقدار .

في الواقع الى زمن ايجاد الكمايين كان اللباس المذكور  
معدودا من اعادة (١) التكذيب بل من دلائله ومن موجبات

---

حضرة صاحب الفضيلة والسماحة بهجت افندى حين رأيته قبيل  
الفقيه المشار اليه

(١) كلا لا أحسب ان لباس أمة تدين بغير الاسلام يعد  
تكذيبا للاسلام الا اذا كان شعائر الدين المخالف للاسلام كلباس

الكفر على اعتقاد الناس لا يجرؤ أحد من المسلمين أن  
يتلبس به حذراً من الوقوع في الكفر وكان منفوراً غاية النفرة  
وقبيحا غاية القبح والتزين به من قبل المحال  
فلما أوجده الكهاليون اعتمادا على فتوى الاباحة في  
الظاهر وتفاخرا في الحقيقة واعلانا بأن التركية الجديدة شرعت  
في الترقيات الزمانية خلاف ما كانت عليه من الانحطاط في  
القرون الاخيرة ويحتمل أن يقصدوا به هذا الایجاد ايضا  
اظهار ما اخطأ علماء الدولة العثمانية السابقة في أمر هذا اللباس  
من اعتقادهم كونه من موجبات الكفر على الاطلاق (حاشاهم)  
وانحطاط منزلتهم عند قلوب الناس فيسلوا اجراء ما أرادوه  
من التبدلات العظيمة في بلادهم خلافا لما ذهب اليه الاستاذ  
في المقالة كما أشير اليه سابقا فأجبروا أهل التركية على ان يتلبس  
بتلك القانسرة وأوجدوها على خلاف ما كانت العادة

---

الرهبان اذا لبسه المسلم عالما بانه شعار ديني . بل غاية ما فيه ان  
يكون حراما لما فيه من التشبه المنهى عنه . واعتقاد عوام الناس  
كون ذلك كفرا لا يضر بحكم الشرعي على حسب اعتقادهم والالم  
يبق فرق بين العلماء والجهلة كتبه الفقيه المالكي

فانعكس الأمر وتحول منفوريته الى الرغبة وتبدت أفكار  
الناس عما كانت عليه من البرودة واشتاقوا أن يتبعوهم فيما  
أوجدوه على الدمي ومغرورين ( أن لكل جديد لذة ) كما هو  
المتاد في المخترعات ( والمواد الجديدة ) فأوجدوا التابس  
بها تارة بالجبر وتارة بالاختيار حتى صار بدعة مقبولة فاتخذوه  
( مابه التزين ) و ( مودة ) وعلوه على اللباس البانطولى وزادوا  
عليه كما هو معلوما منا كلنا ؛ لكن لا لغرض الابتعاد عن  
الاسلام ( نعوذ بالله ) أو تبع لمن أوجده بهذا الغرض المشئوم  
كما ذهب اليه الاستاذ في المقالة بل لما وقفوا عليه من فتوى  
الاباحة واحتماله أن يأخذ ( متزينا به ) .

نعم كثير من اخواننا المسامين يستحسنون بعض  
أحوال الكمالين سوى الايجاد المذكور المتعاق بالامور  
الدينيوية ( أصابوا أو أخطأوا ) ويرغبون أن يتشبهوا بهم  
في تلك المخترعات الجديدة والمعارف السياسية وأن « ١ »

---

( ١ ) ما كان من أحوالهم خير مناف لقواعد الدين لا مانع  
من أتباعهم فيه      كتبه الفقيه المالكي

يتبعوا اياهم فيها ولكنهم مع هذا ينكرون بعض افعالهم المنكرة  
وثمونياتهم المعنوية كما لو فرضنا ان مسلما تام الاعتقاد تعاق  
وتعشق بامرأة من الكفار فبالطبع يشوق عشقه وفرط  
محبه ان يستحسن احوال محبوبته الدنيوية لكن لا يلزم  
من هذا ان يستحسن افعالها الكفرية أيضا كذهاها واياها  
في الكنائس بل لاشك انه يعلن على هذه الامور ولو غيابا  
واما ما نقله الاستاذ في المقالة وحكاه عن بعض جرائد  
الكماليين وتابعيهم مما لاشبهه في كونه موجبا للكفر فمن  
استحسنه وتشبه بهم فيه اخارج عن موضوع المسألة التي  
نحن بصدد تحقيقها لأن موضوع البحث أن من لبس البرنيطة  
تبعاهم وتشبهوا بهم لمجرد التزين بهما هل يكفر ام لا وهل  
ارتكب الحرام ام لا بهذا التابس بذلك الفرض .

وان لم تكفر على حسب ظاهر حاله بناء على ممتوعية  
الحكم بالكفر ما لم يدل عليه دليل قطعي لا يحتمل النقيض  
كما اشار اليها حديث : (هلا شققت عن قلبه فنظرت اليه )  
فان كان كافرا في نفس الامر ( والعياذ بالله ) فكذلك ايضا

فعدم حكمنا بالكفر ليس لآخراجه عن الكفر الأصلي كما  
 يشعره كلام الاستاذ متازحا بالفقهاء المالكي المدقق الكامل المطامع  
 على سر قوله تعالى: (ولو كنت فظا غايظ القلب) الآية.  
 الى هنا أو ضحنا أن من اتخذ الكافرين أمورا ومثالا  
 في لبس البرنيطة وتشبه بهم فيه وتزيا بهذا الزي وتلقاه أمرا  
 قابلا للتزين به كالزي البانطولي ولو موافقة لآقرانه فلا يحكم  
 بكفر ولا بارتكاب الحرمة ولا نتهمه الا بترك الاولى بناء  
 على ظاهر حاله من التمسك بشعائر الاسلام ولو في الاقل ؛  
 فجاءت النوبة حينئذ ان توضح الاسباب التي أوجبت اتخاذ  
 هذا اللباس أمرا جميلا قابلا للتزين به بالمرّة بعد أن كان أمرا  
 يذفر عنه غاية النقرة فنقول ان المخترع حسب العرف والعادة  
 اى مخترع كان ويعبر عنه في الكتب الشرعية (البدعة في  
 العادة) وصرح حكمها انه ترك الاولى من حيث هي هي، مع  
 قطع النظر عن استلزام محدود شرعي ويعنون في زماننا على  
 الاكثر بلفظ (مودة) فن العلل السارية غاية السراية التي  
 يشكل دواؤها غاية الاشكال ويعسر غاية العسرة فرب صالح

ومتدين على حسب ظاهر حاله وانه واقف على ما يستلزم  
 ملاسة البدعة من بعض المحاذير الشرعية زاه انه لا يملك نفسه  
 في أمر « مودة » الذي لبس ما يستلزمه مادون الحرمة « ١ »  
 أو الكراهة ولا يمكنه الا الاتباع لذلك المودة مثلا اذا زاره  
 اخوانه وجاءه احاباه فيقدم أن يتبع ما اعتيد ارتكابه فيقدم  
 اليهم السيجاره وان لم يشرب هو بنفسه ويشترك في محبتهم  
 غير الخالي عن ارتكاب المحرمات مثل الغيبة وسوء الظن  
 والتهمة بلا اعتراض عليهم مع كونه قادرا على المنع أو على  
 عدم الاشتراك ولا يمكنه ان يمنع نفسه عن هذه المعاملة.  
 وقس على هذا ما اعتيد في زماننا من البدع المحرمة  
 والمخترعات المكروهة ايقظنا الله تعالى عن الغفلة و « مودة »

---

١ ) ان كانت الامور المرتكبة ثابتة الحرمة فليس للمسلم عذر  
 في ارتكابها اذا كان في حالة ارتكابه أخف الضررين وان كانت  
 مكروهة أو دون المكروه فلا داعي للاعتذار  
 اما حضور مجلس فيه غيبة أو نميمة أو نحو ذلك فيرجع الى  
 عدم تغيير المنكر . وتغيير المنكر له مراتب ثلاث باليد والاسان  
 والقلب

كتبه الفقيه المالكي محمد الطاهر سلمه الله

ميكروب غير مستقر ومعنى لا يعرف كنهه وحقيقته كما  
نشاهد ان طرز تلبس النساء وهيئات زينهن وقوالب الرجال  
تلبسا وتشكل خصوصا صور شعور رؤس الشبان وشواربهم  
ولحاهم تتبدل يوما قيوما تبدل رياح الاحوال.

وكذلك نشاهد ان العادة التي كانت من قبل تعد قبيحة  
ومنكورة جدا قد صارت تعد حسنة ومقبولة بلا استثناء  
مثلا ان قص اللحية « ما دون القبضة » قد كان فيما مضى  
منفورا جدا مع قطع النظر عن المحذور الشرعي عند التلامذة  
والطلاب فضلا عن كبار العلماء والمدرسين المبجلين المقبولين  
عند اولى الالباب وكانت لا يجرؤ أحد على ارتكابه أصلا  
فانعكس الامر في زماننا هذا بحيث لم يسلم منه الا الاندر  
فكانا نسعى ونجهد ونتكاف ان نسوى اللحية مطابقا  
« للمودة » ونقصها ولو ما دون القبضة حتى تعارف في  
بعض بلاد بلقان ان تحاق بالكلية.

وكذلك ان البدعة التي تعد عند جماعة قبيحة ومستحسنة  
قد تعد عند غيرهم مستحسنة مقبولة على حسب مسلكهم

ومشربهم . ولمثل هذه المميات ونحو هذه المبتدعات ذهب  
السوفسطائية الى ما ذهبوا وأنكروا ثبوت حقائق الاشياء  
ومنها من شكروا فيما ذهبوا وبعضهم ذهبوا الى حسب  
ما اعتقدوا .

وأما أهل السنة والجماعة فيما ذهبوا اليه ورجحوه من  
كون الحسن والقبح شرعيين أذهبوا الشكوك والشبهات  
وأزالوا الدعاوى الراهيات والترهات فحلوا وفصلوا مغميته  
مثل مودة وسائر المتعلقات .

والاستاذ كانه لم يعرف هذا تغافل ورجا من شبان  
مصر أنهم لا بد ان يعدوا لبس نوع البرنيطة قبيحا حين  
ينظرون الى انفسهم مع تلك الهيئة في انعكاس المرآة اعتمادا  
على مجرد اعتقاده كما يشير اليه قوله في المقالة « ولا يستطيع  
ان يدعى أحد من لابسى القبعة او البرنيطة انه لبسها رغبة  
في جمالها النخ » هيئات ا

فظهر ظهور الشمس في النهار أن ادعاء الاستاذ كون  
« التزين والتجمل » بلبس نوع البرنيطة في زماننا هذا محالا